كلية الحقوق

مدى مساهمة الثروة الحيوانية في التنمية الاقتصادية

الباحث

أحمد عوض أحمد مرسي

باحث دكتوراه

ahmedawadvip@yahoo.com

مقدمة:

مما لا شك فيه أن قضية الأمن الغذائي تفرض نفسها على الاقتصاد المصري؛ نظراً لارتباطها الوثيق بعمليه التنمية الاقتصادية من ناحية، والاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، وهى قضية ذات جوانب متعددة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة في الدولة، إلا أنها ترتبط بصفة أساسية بالقطاع الزراعي، ومن ثم تجعل من التنمية الريفية أمراً حيوياً لإنتاج مزيد من الغذاء، كذلك لا يمكن النظر إلى قضية الغذاء في مصر، بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمي، والتطورات في الآونة الأخيرة من حيث العلاقات والفكرين السياسي، والاقتصادي العالمين، وتأثيرها على الأمن الغذائي خاصة بالنسبة للدول النامية، ومنها مصر، مما يستلزم تضافر الجهود لتحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائي.

وتمثل التنمية الاقتصادية تحدياً كبيراً لتحقيق التقدم المرغوب فيه لا سيما لدول العالم الثالث، ويكشف الدور الهام الذي تقوم به الصناعات المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية في مصر، عن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع الحيوي، وأثر هذا القطاع على مؤشرات الاقتصاد المصري،

لذا ومن خلال هذه الدراسة نستعرض مفهوم التنمية الاقتصادية مع تحديد الاستراتيجية الملائمة لتحقيقها، ثم نستعرض دور الثروة الحيوانية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ونبين التحديات، والمعوقات التي حالت دون قيام الثروة الحيوانية بالدور المأمول، مبرزاً التحديات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية في مصر، مع وضع رؤية لأهم المتطلبات اللازمة للنهوض بهذا القطاع وتذليل العقبات للنهوض به، مع عرض لمستقبل الثروة الحيوانية في مصر، وبيان فرص الاستثمار المتاحة في ذلك القطاع، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

Abstract

There is no doubt that livestock has a tangible role in economic development, and despite the difficulty of reaching a specific definition of economic development, we tend to believe that economic development is represented in achieving a continuous increase in real national income, and increasing the average per capita share of it. Economic development has many goals revolving around how to raise the standard of living of the population, provide a decent lifestyle, and economic development as a comprehensive process aimed at eliminating backwardness in all its dimensions, and setting policies and plans based on production in all primary, industrial and service sectors; in order to satisfy the needs of members of society and provide employment opportunities, raise income levels, and reduce dependence on the outside. This can only be achieved through a comprehensive and sustainable economic and social development strategy. The development strategies are either through import substitution, or through building industries for export. It has become clear to us that their application in developing countries, including Egypt, will not lead these countries to emerge from backwardness, and thus achieve progress and development. On the contrary, they keep these countries in a state of dependency, especially technological dependency. In this context, we review the development strategy through building basic industries; To reach the most appropriate strategy for implementation in Egypt, and achieve comprehensive economic and social development. It is noted that livestock contributes significantly to national economies around the world. Livestock represents raw materials for many industries. There are many industries that include animal products such as: (leather industry, clothing, tiles, jackets and shoes, strings for musical instruments, medical

supplies such as threads used in surgical operations, and horns and hooves in the manufacture of glue). No matter how different the economic systems in the countries of the world are, they cannot follow a policy of self-sufficiency completely and for a long period of time. In light of the challenges facing the development of livestock, the Ministry of Agriculture was assigned to develop a plan to advance it, the axes of which were determined in: establishing a database, improving local livestock breeds, caring for health and veterinary care, supporting the national project for calving, developing milk collection centers, and implementing a set of measures supporting the plan. The availability of an appropriate investment climate for animal production is considered one of the most important factors affecting the quantity of production, whether the production of red meat, dairy, poultry, or fish, as raising the efficiency of the animal production sector requires pumping more investments in the various fields previously mentioned.

المستخلص:

مما لا شك فيه أن الثروه الحيوانيه لها دور ملموس في التنميه الاقتصاديه وعلى الرغم من صعوبة التوصل لتعريف محدد للتنمية، الاقتصاديه ولكن نتجه إلى أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه و للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور حول كيفية رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة والتنمية الاقتصادية كعملية شاملة تهدف إلى القضاء على التخلف بكل أبعاده، ووضع سياسات وخطط ترتكز على الإنتاج في كل القطاعات الأولية والصناعية والخدمية؛ من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع وتوفير فرص للتشغيل، ورفع مستويات الدخول، وتقليل الاعتماد على الخارج لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استراتيجية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية الشاملة والمستدامة. وتكون استراتيجيتي التنمية إما عن طريق إحلال الواردات، أو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير، اتضح لنا أن تطبيقهما في الدول النامية، ومنها مصر لن يؤدي بهذه الدول إلى الخروج من التخلف، ومن ثم تحقيق التقدم والتنمية بل على العكس، فإنهما يبقيان هذه الدول في وضع التبعية وخاصة التبعية التكنولوجية، وفي هذا الاطار نستعرض لاستراتيجية التنمية عن طريق بناء الصناعات الأساسية؛ لنصل إلى الاستراتيجية الأنسب للتطبيق في مصر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ويلاحظ ان الثروة الحيوانية تساهم بشكل كبير في الاقتصادات الوطنية في مختلف أنحاء العالم. تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات. فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتجات الحيوانية مثل: (صناعة الجلود، والملابس، والبلاطي، والجواكت والأحذية، وأوتار الآلات الموسيقية، والمستلزمات الطبية كالخيوط المستخدمة في العمليات الجراحية، والقرون والحوافر في صناعة الغراء) ومهما اختلفت النظم الاقتصادية في دول العالم، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وفي ضوء التحديات التي واجهت تنمية الثروة الحيوانية كان هناك تكليف لوزارة الزراعة بوضع خطة للنهوض بها تم تحديد محاورها في: إنشاء قاعدة بيانات، تحسين سلالات رؤوس الماشية المحلية، الاهتمام بالصحة والرعاية البيطرية، دعم المشروع القومي للبتلو، تطوير مراكز تجميع الألبان، تنفيذ مجموعة من الإجراءات الداعمة للخطة. ويعتبر توفر المناخ الاستثماري المناسب للإنتاج الحيواني من أهم العوامل المؤثرة على كمية الإنتاج سواء إنتاج اللحوم الحمراء، أو الألبان، أو الدواجن، أو الأسماك، حيث يتطلب رفع كفاءة قطاع الإنتاج الحيواني، ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف المجالات السابق الإشارة إليها.

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية والاستراتيجية المناسبة لتحقيقها.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد ظهر تخصص التنمية الاقتصادية كأحد فروع علم الاقتصاد من الخمسينيات، وهناك عدد كبير من الاقتصاديين الذين كتبوا حول طبيعة المجتمع و الرخاء الاقتصادي و من أهمهم آدم سميث (١٧٩٠) و الذي نادى بالرأسمالية، و كارل ماركس (١٨٨٣) و الذي رأى أن الاشتراكية هي النظام الأمثل لتحقيق التنمية، و ظهرت بعض نماذج التنمية و التي أوضحت أن التخلف له سبب واحد، ولكن التاريخ قد أثبت أن التركيز على عامل واحد وحده لا يمكن أن يضمن النجاح في عملية التنمية. وأن تكوين رأس المال (كما أشارت إليه نماذج مراحل النمو الخطية التي كانت السائدة في فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات) ضرورياً و لكنه غير كافٍ للتنمية [١،٢،٣] ونماذج التغيير الهيكلي[٤]، والتي قامت بالترويج للصناعة و إهمال الزراعة في فترة الستينيات و أوائل السبعينيات أيضاً لم تجلب النتائج المتوقعة للتنمية.

وعرف الاقتصادي (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تحتاج إلى تقنية متقدمة وتكيف مؤسسي وأيديولوجيا مناسبة لها"[٥]. كما عرفه البعض [٦] بأنه عبارة عن: " الزيادة الحاصلة خلال فترة، أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما" يضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو الاقتصادي والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة زمنية قصيرة نسبياً.

---

[1] Rostow, W. W. (1960). The stages of economic growth: A non-communist manifesto. Cambridge: Cambridge University Press.

[2] Harrod, R. F. (1948). Towards a dynamic economics, some recent developments of economic theory and their application to policy. London: Macmillan

[3] Domar, E. D. (1947). Expansion and Employment. The American Economic Review, 37(1), 34–55.

[4] Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139–191

[5] Todaro& Smith "Economic Development edition", Addison Wesely 2003,p 85

[٦] تيسير الروادي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات، سوريا، ١٩٩٢م، ص ٨٦.

أما التنمية الاقتصادية فهي كما يرى[1]: (A.P. Thirlwall) أنها: " عملية التغيير الذي يهدف إلى توفير أساسيات الحياة من القضاء على الفقر، وكذلك مستلزمات الحياة الأساسية، وتحقيق الاستقلال وتقليل الاعتماد على الغير وتوفير حرية الاختيار"، ويرى[2] (M. Todaro) أن تحقيق التقدم الاقتصادي يمثل جزءاً أساسياً في التنمية الاقتصادية ولكنه ليس كل شيء، حيث إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فقط فهي عملية متعددة الجوانب، تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه النواحي الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإنساني، فبجانب إحداث زيادة في الناتج القومي الإجمالي وبالتالي ارتفاع مستوى دخل الفرد، أيضاً إحداث تغيرات جوهرية في عادات الأفراد ومعتقداتهم، بل يمتد ليشمل العلاقات الخارجية للبلد.

كما يشير الاقتصادي "ميشيل تودارو" في كتابه التنمية الاقتصادية إلى أن التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من المقومات التالية [3]:

١- زيادة إنتاج السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل الغذاء والسكن والمأكل.

٢- رفع مستوى المعيشة متضمناً توفير فرص العمل وتعليم أفضل، واهتمام كبير بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية.

٣- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط علاقتهم مع الناس والدول بل أيضاً تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

لذا نجد أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية، ولذلك لم يحاول خبراء الأمم المتحدة وضع تعريف محدد للتنمية، ومع ذلك نتجه إلى أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

---

[1] Thirlwall A.P. Growth and Development with Special. Reference to Developing Economics, London,1983

[2] Michael P, Todaro،Economic Development in the Third World, London, Longman,1982

[3] ميشيل تودارو، ترجمة: محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٦م، ص ٥٨.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور حول كيفية رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة ولا ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ومن ثم يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

١- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها، وانخفاض مستوى المعيشة فيها وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي، والدخل القومي المقصود هنا: هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة [١].

وليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي دولة تحكمه عوامل معينة كمعدل زيادة السكان، والإمكانيات المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيراً كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدول المادية والفنية، فتوافر أموال كثيرة وكفاءات أحسن، يحقق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، وكلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي أقل [٢].

٢- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصادياً، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل ومسكن وغيرهما، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذاً وقفت عند خلق زيادة في

---

[١] **محمد عبدالعزيز عجمية، مرجع سابق**

[٢] **كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٨٤،ص ٧٠.**

الدخل القومي، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلاً [١].

وتحقيق هذا الهدف لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى، لذلك يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبياً بالتحكم في معدل المواليد، والهبوط به إلى مستوى ملائم كما يجب السعي إلى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان [٢].

٣- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

إذ إن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمارها على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها تحقيق إشباع لحاجاته الضرورية، وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضاً التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود[٣]، لذا يعد هدفاً من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول النامية (ومع انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه)، تشهد تلك الدول تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة [٤].

٤- التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يعد أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، هو تصحيح بل القضاء على الاختلالات الهيكلية، وذلك من خلال عملية التصنيع، والذي بواسطته يتم تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية، ويقوم باستيعاب القوى العاملة الفائضة في الزراعة، وبالتالي يصحح مظهراً ثانياً من مظاهر الاختلالات الهيكلية، كذلك باتساع القاعدة الصناعية تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي [٥].

---

[١] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص ١١٣.

[٢] كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٣.

[٣] جيمس جوارتيني، وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة: محمد عبدالصبور، دار المريخ، الرياض، السعودية،١٩٨٧، ص ٦٦٨.

[٤] كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٣.

[٥] عزت عبد الحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتمية، مرجع سابق، ص ٢١٢.

وتسعى الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي بطريقة تسمح بتنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات [١].

لذلك فإن التنمية الاقتصادية كعملية شاملة تهدف إلى القضاء على التخلف بكل أبعاده، ووضع سياسات وخطط ترتكز على الإنتاج في كل القطاعات الأولية والصناعية والخدمية؛ من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع وتوفير فرص للتشغيل، ورفع مستويات الدخول، وتقليل الاعتماد على الخارج لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استراتيجية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

ثالثا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية: ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم وضع وتنفيذ السياسات والخطط التنموية التي تؤدي إلى الانتقال بالمجتمع من وضعية الركود إلى التطور الاقتصادي الحقيقي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى، باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذى تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي، والأهداف المرجوة من عملية التنمية [٢].

ولأن الدول النامية تسعى إلى تطوير اقتصادها، وتحديثه وتحقيق التنمية المنشودة من خلال وضع استراتيجية عامة للتنمية، تنعكس فيها السياسة العامة للدولة، وحيث إن قطاع الصناعة يعد من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاديات معظم الدول، لذلك يتأثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة بجميع السياسات العامة للدولة [٣]، ومع تطور أهداف التنمية تطورت الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من الدول.

١- استراتيجية التجارة الدولية والتنمية:

تشير تجارب الدول المتخلفة في التنمية بعد الحصول على الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينيات والستينيات إلى وجود استراتيجيتين للتنمية الاقتصادية من خلال

---

[١] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩م، ص١٥.

[٢] العشيري حسن درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م، ص١٠٢.

[٣] منى حسن السيد، تقييم استراتيجيات التصنيع في مصرفي ضوء تجربة كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية.

التصنيع: الأولى هي: استراتيجية التوجه للداخل و التي تعتمد على التصنيع لإحلال الواردات، و استراتيجية التوجه نحو الخارج و ذلك بتشجيع الصادرات [1].

وقد زاد عدد الدول النامية في ذلك الوقت باتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات؛ و ذلك لما راه العديد من السياسيين و المخططين من القدرة على تحقيق العديد من أهداف التنمية مثل إيجاد فرص للاستثمار وفرص العمالة، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، والاستفادة من التكنولوجيا المنقولة، وتنويع هيكل الناتج المحلي، وقد تطلب هذا الأمر استخدام العديد من سياسات الحماية، ولقد استطاع عدد قليل من الدول النامية تحقيق التنمية باستخدام هذه الاستراتيجية، مثل الدول حديثة العهد بالتصنيع كما أنها استطاعت أن تحقق نجاحاً باهراً في استراتيجية تشجيع الصادرات.

أما في أغلب الدول النامية لم ينتج عن اتباع هذه الاستراتيجية انخفاض في الواردات، أو تحسين العجز في ميزان المدفوعات بل تفاقم العجز نتيجة لتزايد، وارتفاع فاتورة الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والتكنولوجيا اللازمة للتصنيع، مما أدى إلى اضطرار العديد من الدول في فترة السبعينيات من القرن العشرين إلى التحول إلى استراتيجية تشجيع الصادرات الأولية، والصناعية جنباً إلى جنب مع استراتيجية إحلال الواردات و بدا ذلك واضحاً في دول جنوب شرق آسيا و العديد من الدول النامية و زادت أهمية هذه الاستراتيجية في فترة الثمانينيات والتسعينيات.

ومن أكثر العوامل التي أعاقت تنفيذ هذه الاستراتيجية: نمو الحماية بالدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية من المواد الأولية، ومن هنا تحول الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة العالمية في ظل اتفاقية الجات في الستينيات، والتي شملت العديد من القيود على تدفقات التمويل و رؤوس الأموال، ومع التوسع في حركة التجارة العالمية بالقدر الذي فاق الناتج العالمي، والناتج عن التزام الدول باتفاقيات تحرير التجارة الدولية منذ نشأة الجات و تطوراتها لمنظمة التجارة العالمية، وما بعدها تزايد معه التفاوت و الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية لصالح الدول المتقدمة

ومع ظهور الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠٠٠م، وأهداف التنمية المستدامة الجديدة، والتي تم اعتمادها رسمياً في مؤتمر التنمية في سبتمبر ٢٠١٥م بباريس، أثبتت الكثير من البحوث التجريبية أن هذا النوع من الاستثمار والتصدير لابد من توافقه مع النمو والتنمية المستدامة، فالأمر ليس مجرد زيادة في حجم التبادل التجاري و لكن ضرورة زيادة الإنتاجية المعتمدة على اقتصاديات

---

[1] **مرجع سابق**

Todaro& Smith "Economic Development edition", Addison Wesely 2003,p 85

الحجم و التكنولوجيا، وتحسين ظروف العمل وتعزيز الاقتصاد، والقدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية [1،2].

والأمر الأكثر أهمية، (والذي لابد من أخذه في جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥م، والذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر التنمية بمدينة ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢ م) هو أن السياسة التجارية لا يمكن أن تكون قائمة بذاتها، بل لابد من ضرورة ربطها بمجموعات مختلفة من السياسات المالية، والنقدية وأسعار الصرف، جنباً إلى جنب مع السياسات الصناعية والتكنولوجية؛ لتحقيق هدف التنمية الشاملة، وأهداف الإنمائية الألفية. وهذا يتطلب الكثير من الاستثمارات في البنية التحتية، واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية الأمر الذي يشكل التحدي الأكبر، الذي يواجه الدول النامية للنهوض باقتصاداتها وملاحقتها بالدول المتقدمة.

٢- استراتيجية التنمية عن طريق الإحلال محل الواردات:

بداية كان أغلب الدول النامية تعتمد على تصدير المنتجات الأولية، كمصدر أساسي للنقد الأجنبي، وهذا يتطلب تنفيذ مجموعة من البرامج؛ لاستغلال الموارد الطبيعية وإنتاج مجموعة من السلع للتصدير والتي تكون مرتبطة بالموارد الأولية المتاحة بالدولة، إلا أن الطلب العالمي على هذا النوع من السلع يتصف بعدم المرونة واتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول المصدرة لتلك المنتجات [3]، في ظل الظروف التي مر بها العالم بعد الحرب العالمية الثانية من الكساد الكبير، قامت الدول على تطوير صناعات الإحلال محل الواردات، وقد طبقتها الدول النامية للسير باقتصادها في مسار التصنيع، والتصنيع في معظم دول العالم يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاولة تقليل الاعتماد على الاستيراد من الدول المتقدمة [4].

تعني هذه الاستراتيجية أن يتم الإنتاج محلياً للسلع التي كان يتم استيرادها، بالإضافة إلى إنتاج ما كان يمكن استيراده إذا لم تقم الدولة بهذا الإنتاج، أي إنشاء صناعات بغرض إنتاج الواردات الحالية، وكذا ما قد يتم استيراده في المستقبل، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات، والسبيل لذلك هو خلق الحماية الكافية لهذه الصناعات، وذلك عن طريق

---

[1] UN(2015). Division for Sustainable Development, UN-DESA United Nations Environment Programme UN Conference on Trade and Development report

[2] UNCTAD (2013). Trade and development and the global partnership beyond 2015. UN system task team on the post 2015 UN Development Agenda.

[3] سامية عمار، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، يوليو، ٢٠٠٥م، ع ٤٧٩، ص١٩٠.

[4] Dvid B.audrestch, Roythurik; innovation, industrial Evolution and Employment, Melpurene, Austalia, 1999, P.26.

منع استيراد السلع التي يتم إحلالها بالإنتاج المحلي، مستخدمة في ذلك إما التعريفة الجمركية، أو غيرها من الوسائل الحمائية، ويترتب على فرض القيود على استيراد تلك السلع أمران[١]:

الأول: أن المنتج المحلي يصبح في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، ذلك أن ثمن السلعة المستوردة بعد إضافة التعريفة الجمركية تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية.

الثاني: بفرض هذه القيود على الاستيراد ينشأ محلياً فائض في الطلب على هذه السلع، مما يترتب عليه ارتفاع أثمانها وبالتالي ربحية الاستثمارات فيها، وتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة التي كان يتم استيرادها من قبل.

قد نجم عن اتباع هذه الاستراتيجية في الواقع العملي عدة معوقات منها: أن الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية اقتصر اهتمامها على الصناعات التي تمد الصناعات المحمية بالمدخلات اللازمة لها، وفي أغلب الأحوال تكون الصناعات المستهدفة للحماية هي السلع الاستهلاكية [٢]، كما أنه في ظل السياسات الحمائية التي اتبعتها الحكومات في ظل استراتيجية الإحلال محل الواردات، انخفض الاهتمام بالجودة والكفاءة في الوحدات الصناعية، مما أثر على قدراتها التنافسية وعلى فرص تصدير فائض إنتاجها [٣].

كذلك في ظل اتباع استراتيجية إحلال الواردات لا يتم فرض رسوم جمركية، أو تكون منخفضة على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج سلع محلية مثيلة للواردات من السلع الاستهلاكية، فيتم استخدام أساليب إنتاج كثيفة رأس المال نسبياً مما يعني أن العمالة في قطاع التصنيع لا تنمو بالسرعة المطلوبة، ولا يكون قادراً بشكل كافٍ على امتصاص فائض العمالة في الدول النامية، كما ترتب على تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته الإسراف في استخدام الأدوات والمعدات والآلات [٤].

وقد ذهب الأستاذ الدكتور عزت البرعي إلى أنه: لم يحدث أي تحسن يذكر في ميزان المدفوعات في الدول التي أخذت بهذه الاستراتيجية، وكيف أنها على الصعيد النظري تقف عاجزة

---

[١] عزت عبد الحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

[٢] سامية عمار، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٣] نادية مصطفى الشيشيني، التصنيع والتبعية التكنولوجية في الدول العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص١٢٩.

[٤] اسماعيل صبري، مصطفى السعيد، استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٧٧م،ص٢١٤.

عن تقديم أي سبيل حقيقي لتنمية الدول المتخلفة، بل تبقى على تبعية هذا الاقتصاد المتخلف[١]، ونتيجة لتفاقم السلبيات من تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، بدأ التحول الى استراتيجية التصنيع التي تقوم على دعم وتنمية الصادرات، وكانت التأثيرات العكسية لهذه الاستراتيجية هي الدافع للعديد من الدول للأخذ باستراتيجية أخرى للتصنيع، تهدف إلى إصلاح وتحسين جهاز التسعير للمنتجات العامة، بما يؤدي في النهاية إلى التخصيص الأمثل والكفء للموارد الاقتصادية للمجتمع وتحقيق الرشد الاقتصادي للاقتصاد القومي[٢].

٣- استراتيجية التنمية عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير:

تعتمد هذه الاستراتيجية على تشجيع الصادرات من خلال الاستفادة من المزايا النسبية، وخلق مزايا تنافسية للصادرات، وذلك من خلال إجراءات عديدة منها: إعانات الصادرات ورفع كفاءة ومهارة عنصر العمل من خلال التدريب والاهتمام بالبحوث والتطوير، والهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو تجهيز الصناعات لكي تنافس في الأسواق العالمية، وذلك من خلال استغلال المزايا النسبية للدولة والاستفادة من اقتصاديات الحجم،

فاستناداً إلى التخصص العالمي وفقاً لاستراتيجية الميزة النسبية إذا كانت الدولة تتمتع بميزة نسبية في عنصر العمل، فإنها سوف تصدر الصناعات كثيفة العمل، ومن خلال هذه المنافسة سوف تتحسن الإنتاجية، ويزداد الاهتمام بالجودة، وبأنشطة البحوث والتطوير[٣].

فجوهر استراتيجية إحلال الواردات هو التركيز على جانب الطلب، والإنتاج للسوق المحلية استرشاداً بوجود طلب على السلعة بالفعل يتم إشباعه من خلال الواردات، أما جوهر استراتيجية تنمية الصادرات فهو التركيز على جانب العرض، أي إنتاج سلع للتصريف في الأسواق الخارجية، ورغم أنه نادر ما نجد أياً من هاتين الاستراتيجيتين في صورتهما الخالصة، إلا أنه يمكن القول بأن استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات شاعت في الخمسينيات والستينيات في عدد كبير من الدول، بينما اتبع عدد قليل من الدول استراتيجية تنمية الصادرات[٤].

---

[١] عزت عبد الحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص٢٤٠.

[2] Bela Balassa, Policy Reform in Development Countries, Bergman Press, New York, 1977,p.7.

[٣] منى حسن السيد، مرجع سابق، تقييم استراتيجيات التصنيع في مصرفي ضوء تجربة كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية.

[٤] جودة عبد الخالق، إمكانيات نمو الاقتصاد المصري في الثمانينيات في ضوء تجربة السبعينيات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، ١٩٨٢م، القاهرة، ص٢٤.

أظهرت تجارب الدول النامية أن استراتيجية التوجه للتصدير، تساعد على دفع النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل استراتيجية إحلال الواردات، وعلى ذلك يمكن القول بأن التوسع في التجارة الخارجية لا يعد هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي [١].

كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي، الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات؛ ما يسهم في خفض الدين الخارجي، ولذا كان التصدير إحدى دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة في العقود الماضية، وفي مقدمتها دول جنوب وشرق آسيا [٢]. بعد أن قدمنا استراتيجيتي التنمية إما عن طريق إحلال الواردات، أو عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير، اتضح لنا أن تطبيقهما في الدول النامية، ومنها مصر لن يؤدي بهذه الدول إلى الخروج من التخلف، ومن ثم تحقيق التقدم والتنمية بل على العكس، فإنهما يبقيان هذه الدول في وضع التبعية وخاصة التبعية التكنولوجية.

---

[١] معهد التخطيط القومي، بعض قضايا تنمية الصادرات المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم٧٤، القاهرة،١٩٩٢م، ص٤٤.

[٢] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، ع٢٤، أبريل ٢٠١٠م، ص١.

المبحث الثاني

أثر زيادة الموارد الحيوانية على مؤشرات الاقتصاد المصري

مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي

تسهم نظم الثروة الحيوانية بشكل كبير في الاقتصادات الوطنية في مختلف أنحاء العالم. فقيمة الإنتاج الحيواني تمثل ٢٠، و٤٠ في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على التوالي، وقد بلغ إجمالي مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ١٤,٨ %، والتي تمثل ٦٦٩,٨ مليار جنيه وذلك عامي ٢٠١٩م/٢٠٢٠م[١]. ولكن يمكن تعزيز مساهمة الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي من خلال الآثار المضاعفة العمودية والأفقية التي تتجاوز الإنتاج. وبالفعل، فالقطاع غير الزراعي يميل إلى الاستجابة للتغيرات في الإنتاج الحيواني بشكل أكبر من قطاع الزراعة نفسه. ولذلك، ينبغي للسياسات أن تعزز نماذج نظم الثروة الحيوانية التي تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل وتسهيل إضافة القيمة، والتي تتسم بكثافة اليد العاملة.

تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات. فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتجات الحيوانية مثل: (صناعة الجلود، والملابس، والبلاطي، والجواكت والأحذية، وأوتار الآلات الموسيقية، والمستلزمات الطبية كالخيوط المستخدمة في العمليات الجراحية، والقرون والحوافر في صناعة الغراء[٢].

تبين ثبات أعداد كل من الأبقار والجاموس في عام ٢٠٢١م بنسبة لم تتجاوز ٠,٤%، بينما زادت الأعداد لكل من الماعز والجمال بنسبة ١٥,٧%، 162.6% على الترتيب عن عام 2019م، ويعزى عدم الزيادة الملحوظة في الأبقار والجاموس؛ لارتفاع أثمان الأعلاف ومستلزمات الإنتاج، والدخول في الإغلاق الجزئي تزامناً مع أزمة كورونا، بينما شهد الارتفاع في الماعز والجمال؛ للزيادة في الطلب عليها وتجاوزها مشكلات مستلزمات الإنتاج والأعلاف والخدمات البيطرية مقارنة بالأبقار والجاموس، وانخفاض تكاليف إنتاجها لدى المربي، وزيادة إقبال المستهلكين على الجمال كنمط استهلاكي مقبول، ورخيص مقارنة بأسعار الأبقار والجاموس.

---

[١] **الصاوي أحمد، مساهمات القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، جريدة المال، سبتمبر ٢٠٢١م.**

[٢] **منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠١٨، الثروة الحيوانية في العالم: تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة- بإيجاز. روما. ١٢ صفحة. الترخيص IGO 3.0 SA-NC-BY C**

جدول (١): أهمية الثروة الحيوانية ضمن الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة (بمليون جنيه)

نوع النشاط	القيمة بمليون جنيه عام ١٩٩٩	من جملة الإنتاج الزراعي%
الإنتاج الحيواني	20683	30.02
الإنتاج النباتي	43997	63.87
الإنتاج السمكي	4207	6.11
جملة الإنتاج الزراعي	68887	100
أفضل التقديرات الخاصة بالقيمة الإضافية للثروة الحيوانية	غ. م	غ. م

المرجع: نشرة قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (الدخل الزراعي القومي) عام ١٩٩١ م
غ.م = غير متاح

وبالنسبة لأعداد الأبقار المنتجة في محافظات مصر: تبين أن محافظة البحيرة ما زالت تحتل المرتبة الأولى؛ لإسهامها بحوالي ٣٣٤ ألف رأس، بنسبة تمثل نحو ١١,٩% من إجمالي أعداد الأبقار بالجمهورية والبالغة حوالي 2.8مليون رأس في عام ٢٠٢١م، وتأتي محافظة الشرقية في المرتبة الثانية بحوالي ٢٨٠ ألف رأس، تمثل نحو ١٠,٣% من إجمالي عدد الأبقار بالجمهورية خلال نفس العام، وتأتي (من حيث نسبة أعداد الأبقار من إجمالي الجمهورية) كل من: المنيا، والنوبارية، والدقهلية، والمنوفية وسوهاج، وبنى سويف، والغربية (٨,٢%، ٦,٣%، ٦,٣%، ٦,٢%، ٥,٩%، ٥,٧%، ٥,٢%)على الترتيب؛ وبذلك فإن ما يقرب من ٦٦% من متوسط أعداد الأبقار تتركز في هذه المحافظات.

وبالنسبة لأعداد الجاموس لعام ٢٠٢١م، تبين أن محافظة الشرقية تحتل المرتبة الأولى؛ لإسهامها بحوالي ٢٣٨ ألف رأس من الجاموس، تمثل نحو ١٦,٧% من المتوسط السنوي لأعداد الجاموس بالجمهورية، والبالغ نحو ١,٤ مليون رأس، وتحتل محافظة المنوفية المرتبة الثانية، حيث تسهم بحوالي ١٨٣ ألف رأس تمثل نحو ١٢,٨% من المتوسط السنوي لأعداد الجاموس بالجمهورية خلال نفس العام، وتأتي (من حيث نسبة أعداد الجاموس من إجمالي الجمهورية) كل من: الدقهلية، والبحيرة، والغربية، والمنيا، وسوهاج (١٠,٢%، ٨,٦%، ٧,١%، ٦,٦%، ٦,٥ %)على الترتيب؛ وبذلك فإن ما يقرب من ٦٨,٥% من متوسط أعداد الجاموس تتركز في هذه المحافظات. بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء من المذبوحات بالمجازر: فهناك نقص طفيف في إنتاج اللحوم الحمراء

بالمجازر الحكومية بمصر خلال الفترة (٢٠١٩م- ٢٠٢١م) من حوالي ٣٠٦ ألف طن عام ٢٠١٩م إلى حوالي ٣٠٣ ألف طن عام ٢٠٢١ م تمثل نحو ١٤% عن مثيلتها عام ٢٠١٩م

كما نقصت كمية اللحوم المحلية المنتجة بهذه المجازر من الجاموس، والأغنام، من ٦٨,٨، ١٤ ألف طن عام ٢٠١٩م إلي حوالي 66.5، 13.3ألف طن عام ٢٠٢١م بنقص ٣,٣%، و ٥% بالمقارنة بمثيلتها عام ٢٠١٩م علي الترتيب، كما تبين أن هناك زيادة في إجمالي المذبوحات المستوردة داخل المجازر الحكومية عام ٢٠٢١م بحوالي ١,٨ ألف طن تمثل نحو ٤,٥% عن مثيلتها عام 2019م. وبوجه عام يلاحظ أن هناك نقصاً طفيفاً في الإنتاج المحلي، وزيادة تصل إلى ٥% في اللحوم المستوردة بين عامي ٢٠١٩م و ٢٠٢١م؛ ويعزى ذلك لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الحيواني من جهة، ومن جهة أخرى تأثير ارتفاع الأسعار على الإنفاق الاستهلاكي.

أولاً: مساهمة اللحوم الحمراء في الناتج المحلي الإجمالي [١]:

يتضح بدراسة جدول رقم (٢) أن كمية الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء، قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٦٩٦ ألف طن عام ٢٠٠١م، وحد أقصى بلغ نحو ١١٠٩ ألف طن عام ٢٠١٤م بمتوسط سنوي بلغ ٨٨١ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠١م-٢٠١٤م) . وبتقدير الاتجاه الزمنى العام لتطور الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء خلال نفس الفترة، تبين من المعادلة رقم (١- أ) بالجدول رقم (٣) أنها تتزايد سنوياً زيادة معنوية إحصائياً، بما يقدر بنحو ١٧،٨ ألف طن، أو ما يعادل نحو ٢،٠٢ % من المتوسط السنوي لكمية الإنتاج المحلي، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو ٥٤ % من التغير في إجمالي كمية الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء، ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها عنصر الزمن.

ثانيا: مساهمة اللحوم البيضاء في الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح بدراسة الجدول رقم (٢) أن كمية الإنتاج المحلي من اللحوم البيضاء، قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٧٧٧ ألف طن عام ٢٠٠٦م، وحد أقصى بلغ نحو ١٣٤١ ألف طن عام ٢٠١٤ م، بمتوسط سنوي بلغ ٩٩٠ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠١م-٢٠١٤م). وبتقدير الاتجاه الزمنى العام لتطور الإنتاج المحلي من اللحوم البيضاء خلال نفس الفترة، تبين من المعادلة رقم (٢- أ) بالجدول رقم (٣) أنها تتزايد سنوياً زيادة غير معنوية إحصائياً، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو ١٨%

---

[١] **محمد فتحي محمود عفيفي، المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنتاج الحيواني في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد السادس والعشرون – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠١٦م**

من التغير في إجمالي كمية الإنتاج المحلي من اللحوم البيضاء، ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها عنصر الزمن .

جدول (٢): تطور كمية الإنتاج المحلي من مصادر الإنتاج الحيواني المختلفة (اللحوم الحمراء – اللحوم البيضاء – الألبان – بيض المائدة) خلال الفترة (٢٠٠١م-٢٠١٤م).

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الألبان	بيض المائدة
٢٠٠١م	٦٩٦	٨٤٩	٤٠٢٤	٢٧١
٢٠٠٢م	٧٧٦	١١٥٠	٤٢١٠	٣٣٦
٢٠٠٣م	٨٤٠	١٠٣٣	٥٢٨٠	٣٢٢
٢٠٠٤م	٨١٨	٩٦٧	٤٩٨٠	٣٣٥
٢٠٠٥م	٨٥٥	١٠٠١	٥٥٥١	٢٧٢
٢٠٠٦م	٨٥٠	٧٧٧	٥٧٨٧	٢٤٤
٢٠٠٧م	٩٤٦	٨٦٢	٥٩٢٥	٢٧٩
٢٠٠٨م	٩٥٥	٨٣٤	٥٩٨٠	٣٥٦
٢٠٠٩م	٩٧٢	٨٧٨	٥٦٢٤	٣٣٣
٢٠١٠م	٨٥٠	٩٤٩	٥٧٧٤	٣٩٨
٢٠١١م	٨٨٩	١٠٠١	٥٧١٣	٤١٠
٢٠١٢م	٨٢٠	١٠٣٧	٥٨٥٢	٤٧٢
٢٠١٣م	٩٦٤	١١٨٧	٥٥٥٤	٢٧١
٢٠١٤م	١١٠٩	١٣٤١	٥٦٠١	٢٨٢
المتوسط	٨٨١	٩٩٠	٥٤١٨	٣٢٧

المصدر: نشرة الميزان الغذائي – قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – أعداد متفرقة.

جدول (٣): معادلات الاتجاه الزمنى العام للإنتاج من مصادر الإنتاج الحيواني المختلفة (اللحوم الحمراء – اللحوم البيضاء – الألبان – بيض المائدة (خلال الفترة ٢٠٠١م– ٢٠١٤م).

البيان	المتغيرات	رقم المعادلة	معادلة الاتجاه الزمنى العام	المتوسط	$ر^2$	اختبار (ت)	اختبار (ف)	التغير%
اللحوم الحمراء	الإنتاج المحلي (ألف طن)	١– أ	$^{\wedge}ص_{هـ}$ = ٧٤٧,٩+١٧,٨ س هـ	٨٨١	٠,٥٤	* ٣,٧٤	*١٣,٩٨	٢,٠٢
اللحوم البيضاء	الإنتاج المحلي (ألف طن)	٢– أ	$^{\wedge}ص_{هـ}$ = ٨٧٣,٥+١٥,٦ س هـ	٩٩٠	٠,١٨	١,٦١	٢,٥٨	١,٥٨
الألبان	الإنتاج المحلي (ألف طن)	٣– أ	$^{\wedge}ص_{هـ}$ = ٤٦٥٥+١٠١,٦س هـ	٥٤١٨	٠,٤٩	*٣,٣٧	*١١,٣٤	١,٨٨
بيض المائدة	الإنتاج المحلي (ألف طن)	٤	$^{\wedge}ص_{هـ}$ = ٢٨٩,٧+٥,٠ س هـ	٣٢٧	٠,١١	١,١٨	١,٤	١,٥٣

حيث $^{\wedge}ص_{هـ}$: القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ

س هـ: متغير الزمن في السنة هـ (هـ = ١، ٢، ٣ .....،، ١٤)

(*) معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠،٠١)، (**) معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (٠،٠٥)

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٢).

ثالثاً: مساهمة الألبان في الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من جدول رقم (٢) أن كمية الإنتاج المحلي من الألبان، قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٤٠٢٤ ألف طن عام ٢٠٠١م، وحد أقصى بلغ نحو ٥٩٨٠ ألف طن عام ٢٠٠٨م، وانخفض تدريجياً ليصل إلى ٥٦٠١ ألف طن عام ٢٠١٤م بمتوسط سنوي، بلغ ٥٤١٨ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠١م–٢٠١٤م) . وبتقدير الاتجاه الزمنى العام لتطور الإنتاج المحلي من الألبان خلال نفس الفترة، تبين من المعادلة رقم (–٣أ) بالجدول رقم (٣) أنها تتزايد سنوياً زيادة معنوية إحصائياً، بما يقدر بنحو ١٠١،٦ ألف طن أو ما يعادل نحو ١،٨٨ % من المتوسط السنوي لكمية الإنتاج المحلي، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو ٤٩% من التغير في إجمالي كمية الإنتاج المحلي من الألبان، ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها عنصر الزمن.

رابعاً: مساهمة بيض المائدة في الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من جدول رقم (٢) أن كمية الإنتاج المحلي من بيض المائدة، هي نفس الكميات المتاحة للاستهلاك وهذه الكمية تمثل ١٠٠% للاكتفاء الذاتي (حيث إن حركة التجارة تتم على أصناف بيض التفريخ الخاص بإنتاج السلالات، ذات الإنتاجية العالية من اللحم وبيض المائدة) وقد تراوحت كمية الإنتاج المحلي من بيض المائدة بين حد أدنى بلغ نحو ٢٤٤ ألف طن عام ٢٠٠٦م وحد أقصى بلغ نحو ٤٧٢ ألف طن عام

٢٠١٢م بمتوسط سنوي بلغ ٣٢٧ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠١م-٢٠١٤م) . وبتقدير الاتجاه الزمنى العام لتطور الإنتاج المحلي من بيض المائدة خلال نفس الفترة تبين من المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٣) أنها تتزايد سنوياً زيادة غير معنوية إحصائياً، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو ١١ % من التغير في إجمالي كمية الإنتاج المحلي من بيض المائدة، ترجع إلى العوامل التي يعكس أثرها عنصر الزمن.

مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في التجارة الخارجية

مهما اختلفت النظم الاقتصادية في دول العالم، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، فالدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع، التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها لكن بتكلفة مرتفعة ويصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً[1] [١]، فالمقصود بالتجارة الخارجية: هي عملية مبادلة السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، ما بين مقيمين في دول مختلفة ذات سيادة [٢].

ومن زاوية أخرى فإن نسبة التغطية المحلية لمصر من اللحوم الحمراء لعام ٢٠٢١م، بلغت ٥٨% في حين بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن ٩٨%، وذلك عام ٢٠٢١م، مما يستتبع معه استيراد مصر بعض اللحوم لتغطية الاحتياج المحلي، وفي نفس الصدد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لبيض المائدة ١٠٠%، ولا تصدر الدولة المصرية إلا الفائض عن حاجاتها [٣].

تطور الصادرات من أهم السلع الغذائية الحيوانية في مصر [٤]:

فيما يلي دراسة وتحليل صادرات السلع الحيوانية الغذائية في مصر، كما في بيانات الجدول رقم (٤) حيث بلغ متوسط كمية الصادرات من جملة اللحوم، نحو ٤،١٢ ألف طن، وتراوحت كمية الصادرات من جملة اللحوم بين حد أدني، بلغ نحو ٠،٦٤ ألف طن في عام ٢٠١٣م، وحد أقصى

---

[١] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،١٩٩٣م،ص ١٢.

[٢] مصطفي حسن مصطفى، محاضرات في النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع جامعة المنوفية، بدون سنة نشر، ص ٢٥٢.

[٣] متولي سالم، مصر تنجح في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والدواجن، المصري اليوم، أبريل ٢٠٢١م.

[٤] عبد الرحيم محمد عبد الموجود، وحسن موسى رضوان محمد، دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي للسلع الغذائية الحيوانية في مصر، مجلة العلوم الزراعية، أسيوط، ص (١٩٥-٢١٢)، ٢٠٢٠م.

بلغ نحو ١٤،٣٩٥ ألف طن في عام ٢٠١٧م،وتبين تزايد كمية صادرات جملة اللحوم سنوياً بمقدار ٠،٦١ ألف طن، وبما يعادل معدل نمو سنوي متزايد معنوي إحصائياً بلغ نحو ١٤،٨% من المتوسط السنوي.

كما بلغ متوسط كمية الصادرات من اللحوم الحمراء نحو ٢،٤ ألف طن، وتراوحت كمية الصادرات من اللحوم الحمراء بين حد أدني، بلغ نحو ٠،٢١ ألف طن في عام ٢٠٠٩م، وحد اقصى بلغ نحو ١٢،٨ ألف طن في عام ٢٠١٧م، وتبين تزايد كمية صادرات اللحوم الحمراء سنوياً بمقدار ٠،٦٣ ألف طن، وبما يعادل معدل نمو سنوي متزايد معنوي إحصائيا بلغ نحو ٢٦% من المتوسط السنوي.

بينما بلغ متوسط كمية الصادرات من اللحوم البيضاء نحو ١،٧٢ ألف طن، وتبين أن مصر لم تصدر أي كمية من اللحوم البيضاء في عام ٢٠٠٨م، بينما وصلت لأقصى كمية مصدرة من اللحوم البيضاء بنحو ٩،١٦ ألف طن في عام ٢٠١٠م، وتبين تزايد كمية صادرات اللحوم البيضاء تزايداً غير معنوي إحصائياً.

في حين بلغ متوسط كمية الصادرات من الأسماك نحو ١٠،٧١ ألف طن، بين حد أدنى بلغ نحو ٠،٣٧ ألف طن في عام ٢٠٠٠م،وحد أقصى بلغ نحو ٣٣،٠٧ ألف طن في عام ٢٠١٤م، وتبين تزايد كمية صادرات الأسماك سنوياً بمقدار ١،٧٥ ألف طن، وبما يعادل معدل نمو سنوي متزايد معنوي إحصائياً بلغ نحو ١٦،٣ % من المتوسط السنوي.

كما اتضح تدني كمية صادرات مصر من البيض بين حد أدني بلغ نحو ٠،٠١ ألف طن في عامي ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، وحد أقصى بلغ نحو ٢،٦٣ ألف طن في عام ٢٠١١م، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٠،٨٩ ألف طن وتبين تزايد كمية صادرات البيض تزايداً غير معنوي إحصائياً .

وبلغ متوسط كمية الصادرات من الألبان ومنتجاتها نحو ٥٩٦،٠٣ ألف طن، وتراوحت كمية الصادرات من الألبان ومنتجاتها، بين حد أدنى بلغ نحو ٢٧،٤٨ ألف طن في عام ٢٠٠١ م، وحد أقصى بلغ نحو ١٧٩٢ ألف طن في عام ٢٠١٥م، وتبين تزايد كمية صادرات الألبان ومنتجاتها سنوياً بمقدار ٦٣،٥ ألف طن، وبما يعادل معدل نمو سنوي متزايد معنوي إحصائياً بلغ نحو ١٠،٦% من المتوسط السنوي.

جدول (٤) تطور الصادرات من أهم السلع الغذائية الحيوانية في مصر في الفترة (٢٠٠٠م-٢٠١٧م)

السنوات	جملة اللحوم	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الأسماك	البيض	الألبان ومنتجاتها
٢٠٠٠م	٠,٨٢	0.43	0.39	0.37	0.01	40.12
٢٠٠١م	٠,٩٨	0.34	0.64	1.46	0.01	27.48
٢٠٠٢م	١,٠٤	0.44	0.60	2.53	0.59	29.41
٢٠٠٣م	١,٤٦	0.72	0.74	3.13	1.85	51.84
٢٠٠٤م	١,٣٧	0.80	0.57	5.02	2.08	56.71
٢٠٠٥م	٠,٩٨	0.64	0.33	5.12	1.53	151.00
٢٠٠٦م	٠,٨٢	0.71	0.11	4.37	0.30	142.00
٢٠٠٧م	١,١	1.05	0.05	4.42	0.05	69.52
٢٠٠٨م	٢,٧٣	2.73	0.00	6.37	0.26	968.00
٢٠٠٩م	٤,٧٩	0.21	4.58	7.75	0.01	1170.00
٢٠١٠م	١٠,٦٣	1.47	9.16	3.76	0.41	1792.00
٢٠١١م	٣,٢٦	0.90	2.36	2.31	2.63	1517.00
٢٠١٢م	٣,٠٠	2.20	0.80	12.10	0.50	921.00
٢٠١٣م	٠,٦٤	0.22	0.42	17.00	0.62	1113.00
٢٠١٤م	٧,٠٩	0.56	6.53	33.07	1.12	965.57
٢٠١٥م	٥,٥٩	5.10	0.50	22.78	10.08	539.30
٢٠١٦م	١٣,٥	11.96	1,54	28.75	0.82	580.15
٢٠١٧م	١٤,٣٩	12.8	1.59	32.5	0.89	594.5
المتوسط	٤,١٢	2.40	1.72	10.71	1.32	596.3

المصدر: جمعت وحسبت من:

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد مختلفة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

المبحث الثالث

متطلبات النهوض بقطاع الثروة الحيوانية

خطة تنموية شاملة:

مقدمة:

في بداية السنة المالية ٢٠١٤م/٢٠١٥م، اتخذت الحكومة عدة تدابير جريئة، بما في ذلك زيادة معظم أسعار الطاقة (باستثناء Liquid Petroleum Gas LPG) بين ٣٠ و ١٥٠ في المئة، وزيادة بعض معدلات الضرائب. وقد أعلنت السلطات اتخاذ مزيد من التدابير؛ للحد من العجز المالي على المدى المتوسط، بما في ذلك القضاء على معظم الإعانات، و الدعم على مدى السنوات الخمس المقبلة (باستثناء LPG) . ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في المدى القصير، و الناتج عن تأثيرات الجولة الثانية من الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة والضغوط الناجمة عن الطلب، واستمرار العجز المالي. ومن المتوقع أن يظل العجز المالي كبيراً بسبب استمرار العجز في الحساب الجاري وتسديد الديون المجدولة، على الرغم من التحسن المتوقع في السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر[١] وقامت الحكومة بإعداد خطة محكمة للتنمية الشاملة تتمثل في الآتي:

أولاً: تعديل الأجور: وضعت الحكومة مؤخراً سقفاً لأجور القطاع العام، وإدراج المكافآت لضرائب الدخل، وتوقف الإدراج التلقائي للمكافآت في الأجور الأساسية على مدى الخمس سنوات المقبلة، ووضع خطة جديدة لنظام التقاعد والمعاشات و التعيينات في القطاع العام .

ثانياً: توجيه الإنفاق العام لقطاع الصحة و التعليم: من خلال إعادة ترتيب الأولويات، تتوقع السلطات أن توفر ما يقرب من واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من تقليل الدعم، و تحويله للاستثمار في قطاع الصحة والتعليم. بجانب التدابير والإصلاحات المالية الأولية، فإن السلطات قد أعلنت عن خطط لمزيد من دعم الطاقة، وإجراء الإصلاحات على ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تنفيذ قانون الضرائب العقارية المعدل وقانون التعدين الجديد. ومن المتوقع أن توضع هذه الإصلاحات في إطار شفاف و التي من شأنها أن تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة. وعلى الجانب الخارجي، تهدف السياسة على المدى القصير إلى الحفاظ على الاحتياطيات الدولية، و دعم القدرة التنافسية [٢].

---

[١] **تقرير الصندوق عن الاقتصاد المصري في فبراير ٢٠١٥م.**

[٢] **IMF (2014). A Report on Arab Countries in transition Economic Outlook and key challenges, Washington DC**

ثالثاً: إصلاح الإطار التنظيمي للشركات والاستثمار لتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص

وتقوم الشركات في هذا الشأن بتعديل قانون المنافسة، كما يتم إعداد تنقيحات كبيرة في قانون الاستثمار، والإفلاس، واللوائح للشركات، وكذلك تعديل تلك القوانين المتعلقة بالحصول على الأرض، بهدف إزالة الأنظمة المرهقة، والمعطلة للاستثمار و تهيئة المناخ المناسب لجميع الأعمال التجارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتصدي للفساد[1] .[1]

رابعاً: مبادرة لتطوير و تعزيز القطاع المالي:

يتصف القطاع المالي في مصر بالضعف، وانخفاض و صغر حجم القروض المصرفية و أسواق رأس المال. وتقوم السلطات حالياً بمراجعة الإطار التنظيمي والرقابي لدعم التمويل العقاري يدعم البنك المركزي الإقراض المصرفي لأصحاب الدخول المنخفضة، والمتوسطة بما يعادل 0.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، كما تقوم السلطات حالياً بتحديث أسواق رأس المال، وتطوير الإطار المنظم للتأمين، وتعزيز السوق الثانوية للسندات الحكومية، والذي سيساعد على تطوير منحنى العائد للبنوك لتسعير المخاطر.

وتقديم قانون التمويل الصغير الجديد، والذي من المتوقع أن يدعم زيادة إمكانية الحصول على التمويل وتهيئة الظروف لمزيد من الائتمان، وتطوير و تسهيل دفع فواتير الهاتف المتحرك، و الذي من شأنه أن يساعد أيضاً في زيادة قاعدة عملاء البنوك وتطوير و تعزيز موقفها المالي.

خامساً: مبادرة زياده الاستثمار في الموارد البشرية، ورأس المال المادي لتحقيق النمو الشامل: [2]

والتي يمكن أن يتم تمويلها من مصادر محلية أو خارجية، أو من خلال مبادرات مشاركة بين القطاعين العام والخاص. لأن زياده الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي، تعتبر من أهم التكاليف التي نادى بها الدستور الجديد، وزياده الاستثمار في البنية التحتية، على الرغم من الحذر الذي يبرره البعض من زيادة ارتفاع الدين العام. و يعتبر المؤتمر الذي تم عقده في مارس ٢٠١٥م، فرصة لزيادة الاستثمار الخاص من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لتوفير التمويل المطلوب للتنمية؛ و لتقليل الالتزامات المباشرة والطارئة على الميزانية.

---

[1] IMF (2015). Staff Report; press release and statement by executive director for Arab Republic of Egypt, Feb 2015

[2] هدى عبدالحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، جامعة حلوان، مصر.

النهوض بقطاع الثروة الحيوانية

في ضوء التحديات التي واجهت تنمية الثروة الحيوانية على نحو ما سبق عرضه، كان هناك تكليف لوزارة الزراعة بوضع خطة للنهوض بها تم تحديد محاورها في:

١ – إنشاء قاعدة بيانات.

٢ – تحسين سلالات رؤوس الماشية المحلية.

٣ – الاهتمام بالصحة والرعاية البيطرية.

٤ – دعم المشروع القومي للبتلو.

٥ – تطوير مراكز تجميع الألبان.

٦ – تنفيذ مجموعة من الإجراءات الداعمة للخطة.

أولاً: إنشاء قاعدة بيانات:

في سبيل إعداد قاعدة بيانات مدققة، تم التوجيه بإجراء حصر شامل للثروة الحيوانية في كل أنحاء الجمهورية، استهدفت[١]:

١– التخطيط لتحديد الاحتياجات من اللحوم، وإدارة ملف الاستيراد من خلال تحديد أعداد العجول الذكور وحساب الناتج المحلي منها، وتحديد الكميات المسموح باستيرادها بما يحقق التوازن المطلوب.

٢– التخطيط لتحديد كميات الألبان المنتجة من خلال تحديد أعداد الإناث، وأعمارها وسلالاتها وأماكن تمركزها؛ لربطها بسلاسل القيمة ومراكز تجميع الألبان.

٣– رسم خريطة توزيع الثروة الحيوانية؛ بهدف تحديد أماكن تمركز السلالات المحلية والمستوردة وتحديد احتياجاتها.

٤– رسم خريطة الاحتياجات من الرعاية البيطرية، ومن الأمصال واللقاحات بما يسهم في توزيعها على أماكن تمركز الثروة الحيوانية وبما يساعد في تخطيط توزيع الأمصال واللقاحات اللازمة للتحصين قبل المواعيد بوقت مناسب.

٥– تحديد احتياجات صغار المربين الأولى بالرعاية في القرى، وتوابعها من الخدمات التمويلية و التأمينية وأساليب التربية والرعاية بهدف مساعدتهم على زيادة الإنتاجية، وتحسين مستوى دخولهم استهدافاً لحياة كريمة لهم.

---

[١] **استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية، الهيئة العامة للاستعلامات، يناير ٢٠٢٣م.**

ثانياً: تحسين السلالات:

يمكن تحقيق التحسين الوراثي في الحيوانات بالعديد من الطرق، مثل: تقنيات الإنتاج الشائعة مثل الانتخاب الطبيعي والاصطناعي، والتلقيح الصناعي، والحقن الجيني والتقنيات الحديثة، مثل تقنيات الهندسة الوراثية، والتحرير الجيني[1].

من خلال مدخلين:

المدخل الأول: تحسين السلالات المحلية من خلال وضع خطة استهدفت رفع مستوى إنتاجية الرؤوس المحلية من اللحوم والألبان، حيث تم الآتي:

- رفع كفاءة بعض الوحدات البيطرية وتدعيمها بالأجهزة اللازمة.
- تطوير مراكز التلقيح الاصطناعي التابعة للوزارة، وتوفير احتياجاتها من الأجهزة (عدد٤ مراكز في العباسية، والعامرية، وسخا، وبني سويف).
- تجهيز أكثر من (٦٣٠) نقطة تلقيح اصطناعي جديدة بالقرى؛ بهدف الوصول إلى صغار المربين.
- تدريب وإعداد ملقحين اصطناعيين، وإكسابهم الخبرات اللازمة لنشر الوعي، والإسراع في تنفيذ الخطة.
- تدريب صغار المربين على برامج التغذية والرعاية للقطعان، بما يتناسب مع نوعية السلالات والغرض من التربية.

بلغ عدد الحالات التي تم تنفيذ هذا البرنامج عليها نحو ٢,٦ مليون جرعة، أعطت نتائج إيجابية لأكثر من مليون رأس خلال الفترة من ٢٠٢٠م حتى الآن، ونتائج المتابعة من جانب المختصين بالوزارة أكدت أنه قد حدث بالفعل تغير في صفات الولادات من السلالات المحلية، وزيادة في معدل تحويل تسمين الذكور المولودة من (٠،٨ – ١ كجم) لتصل إلى ١،٢ كجم/ يوم، وزيادة في كميات الألبان من ٥– ٧ كجم لبن/ يوم؛ لتصل إلى ١٠ كجم لبن/ يوم.

---

[1] **حسن العشري، استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في مصر الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، يونيو ٢٠٢٣م.**

المدخل الثاني: وهو استيراد سلالات عالية الإنتاجية، لذلك فقد تم الآتي [1]:

– تشجيع صغار المزارعين على إحلال سلالات الأبقار عالية الإنتاجية من الألبان، واللحوم محل السلالات المحلية من خلال توفير سلالات محسنة بإجراءات تمويلية ميسرة؛ حيث تم التصديق على مبلغ ١٠ مليارات جنيه كقروض ميسرة؛ لدعم محاور تنمية الثروة الحيوانية، وتحسين مستوى معيشة هؤلاء المربين وزيادة دخولهم حيث تم التنسيق مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وجهات التمويل ومنظمات المجتمع المدني وكبرى شركات استيراد رؤوس الماشية، ذات الإنتاجية العالية والاتفاق على أسس، ومعايير ومواصفات السلالات التي يتم استيرادها؛ لتحقيق هذا الهدف.

– توقيع عدة بروتوكولات مع الجهات ذات الصلة؛ للقيام بتوفير الرؤوس ذات المواصفات المطلوبة، مثل (مؤسسة مصر الخير– وزارة الأوقاف– وزارة التضامن)، وأيضاً بعض مستثمري القطاع الخاص؛ لتدعيم شراكة القطاع الخاص في هذا المحور، ومتابعة منظومة المحاجر البيطرية والرقابة عليها؛ خصوصاً المحاجر الحدودية للحفاظ على الصحة الحيوانية، ومنع انتقال أي أمراض عابرة للحدود (عدد المحاجر الحدودية ٢٨ محجراً تم تجهيزها بمعامل الصحة الحيوانية).

– الترخيص باستيراد الرؤوس ذات الإنتاجية العالية (عجلات عشار وتحت العشار)، سواء للمزارع النظامية أو لتوزيعها على صغار المربين؛ لإحلالها محل الرؤوس المحلية.

– التنسيق مع الجهاز المصرفي لوضع آليات، وضوابط تمويل صغار المربين بأسلوب ميسر، وأسعار فائدة منخفضة تصل إلى ٥% وفترات سداد تصل إلى ٥ سنوات تتناسب مع الإيرادات من الرؤوس (لحوم وألبان).

– يتم التنسيق لتوفير قصيبات محسنة من ذات نوعية الرؤوس المستوردة؛ لضمان عدم تدهور الإنتاجية في السنوات التالية، أو التوسع في تدعيم مراكز التلقيح الاصطناعي بطلائق مستوردة من نفس السلالات؛ حفاظاً على استمرار الرؤوس ذات معدلات الإنتاجية العالية.

– تم بالفعل تسليم أعداد من الرؤوس المستوردة إلى صغار المربين، من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات ذات الصلة.

ثالثاً: الاهتمام بالصحة والرعاية البيطرية:

تقدم وزارة الزراعة ومن خلال هيئاتها ومعاهدها البحثية المتخصصة، العديد من الإجراءات الداعمة لتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها، أهمها:

---

[1] **أحمد السعداوي، ٦ محاور للنهوض بالثروة الحيوانية، وتمويل البتلو بلغ ٧ مليارات جنيه، مصراوي، ١٣ يونيو ٢٠٢٢م.**

– الرصد والمتابعة للحالة الصحية للثروة الحيوانية في مصر.
– مراقبة الحدود والموانئ؛ لمنع تسرب عترات جديدة.
– محاصرة البؤر المرضية التي يتم اكتشافها قبل انتشارها.
– التشخيص السريع والمبكر للأمراض المعدية والوبائية، والعابرة للحدود بأحدث التقنيات بالمعامل المعتمدة دولياً.
– الرقابة على خامات وإضافات الأعلاف المستوردة والمنتجة محلياً، وكذلك وضع مواصفاتها القياسية بما يتماشى مع المعايير الدولية.
– الرقابة على المستحضرات البيطرية واللقاحات المنتجة محلياً أو المستوردة.
– تطبيق نظم الجودة والأمان الحيوي بالمعامل وفي سلاسل الإنتاج.

رابعاً: المشروع القومي للبتلو:

- يهدف إلى زيادة الإنتاجية من اللحوم الحمراء، وتوفير فرص عمل للسيدات والشباب بالقرى وزيادة دخل صغار المربين؛ بما يحقق حياة كريمة لهم، بالإضافة إلى تقليل الاستيراد من الخارج .
- وبلغ إجمالي التمويل الذي تم منحه في إطار هذا المشروع لصغار المربين والمزارعين نحو ٧ مليارات جنيه، استفاد منها أكثر من ٤١ ألف مربٍّ صغير، بعدد رؤوس بلغ أكثر من ٤٦١ ألف رأس في كل محافظات الجمهورية؛ استهدافاً للتنمية الاحتوائية.

خامساً: تطوير مراكز تجميع الألبان:

بالنسبة إلى مشروع تطوير مراكز تجميع الألبان، والذي استهدف توفير غذاء صحي وآمن للمواطنين؛ فقد سبق العرض على الرئيس موقف هذه المراكز بوضعها السابق، وبناء عليه بدأ على الفور في تطوير هذه المراكز، من خلال:

– حصر مراكز تجميع الألبان على مستوى الجمهورية، والتي بلغت ٨٢٦ مركزاً وتحديد احتياجاتها.
– التوجيه بتطوير هذه المراكز، وترخيصها لإنتاج ألبان ذات جودة عالية.
– توفير التمويل اللازم للتطوير بفائدة وشروط ميسرة.
– إنشاء مراكز جديدة في المحافظات التي لا تتوافر بها مراكز.
– تحمل الدولة تكلفة شهادة الاعتماد الدولية (HACCP)
– التنسيق مع وزارة الإنتاج الحربي؛ لتصنيع المعدات والأجهزة اللازمة محلياً.

– الانتهاء من تطوير عدد ٢١٢ مركزاً حتى تاريخه، وجار إنشاء وتجهيز عدد ٤٦ مركزاً ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة بالمرحلة الأولى بقرى الريف المصري، التي لا يتوافر بها مراكز تجميع ألبان.

سادساً: تنفيذ مجموعة من الإجراءات الداعمة للخطة:

وتمثلت الإجراءات الداعمة التي تقدم للمربين في:

١– تقديم الدعم الفني، وإصدار التراخيص اللازمة لتشغيل مزارع الثروة الحيوانية؛ حيث بلغ عدد الرخص نحو ٦٠ ألف رخصة للمزارع النظامية، وعدد ٣ آلاف رخصة لصغار المربين، ونحو ٨٥٠ رخصة للمزارع في الظهير الصحراوي.

٢– تم تنفيذ القوافل البيطرية العلاجية المجانية لأكثر من ٥٥٠ قافلة في ٥٣٠ قرية، حيث تم فحص وعلاج أكثر من ٤٥٠ ألف رأس، خلال عامي ٢٠٢١م– ٢٠٢٢ م من خلال المختصين بالهيئة العامة للخدمات البيطرية، ومعهد بحوث التناسليات التابع لمركز البحوث الزراعية والجامعات المصرية .

٣– تنفيذ القوافل المتخصصة في التناسليات الحيوانية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، حيث تم فحص وعلاج تناسلي لعدد نحو ٨٠ ألف رأس، استهدفت حوالى ٣٦ ألف مستفيد خلال عامَي ٢٠٢١م– ٢٠٢٢م.

٤– توفير الأمصال واللقاحات لحماية رؤوس الثروة الحيوانية من الأمراض المختلفة، حيث بلغ عدد التحصينات في العام الماضي أكثر من ٢٢ مليون جرعة، وفي النصف الأول من العام الحالي بلغ أكثر من ١٠ ملايين جرعة ضد الأمراض السيادية (الحمى القلاعية، وحمى الوادي المتصدع، وجدري الماشية والأغنام وغيرها).

٥– تم نشر الوعي بأهمية التأمين على رؤوس الماشية؛ لضمان استدامة المشروع والحفاظ على ثروة صغار المربين؛ حيث بلغ عدد الرؤوس المؤمن عليها خلال عام ٢٠٢٢م نحو ١,٥مليون رأس، مع التوجيه بصرف التعويضات المناسبة للحالات اللازمة؛ حيث بلغ المنصرف نحو ٥٥ مليون جنيه (خلال السنوات الثلاث الأخيرة)

سابعاً: مشروع تطوير مزارع الدواجن وتحويلها من النظام المفتوح إلى المغلق

يعتبر مشروع تحويل مزارع الدواجن من النظام المفتوح حالياً إلى النظام المغلق، من أهم المشروعات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والاستثمار من البروتين الأبيض الذى تدعمه الدولة بشكل كبير .[١]

وفيما يلي نتعرف على مميزات تحويل مزارع الدواجن من النظام المفتوح إلى النظام المغلق:

١- تنمية وتطوير مشروعات الإنتاج الداجنى، التي توفر الاحتياجات الأساسية للمواطنين من المنتجات الغذائية من خلال توفير الخدمات الفنية، واللوجستية والتمويلية لتلك المشروعات؛ لمساعدتها على تنمية وتطوير أعمالها بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية من منتجاتها.

٢- مساعدة أصحاب مزارع الدواجن التي تعمل بالنظام المفتوح؛ لتطوير وتحديث مزارعهم للتغلب على مشكلات ارتفاع التكلفة، وارتفاع نسبة النافق بتطبيق نظم التحول من المفتوح للنظام المغلق.

٣- استخدام طرق التهوية الحديثة، وعزل المزارع حراريا؛ لخفض استهلاك الطاقة للحد الأدنى؛ وتوفير درجة حرارة مناسبة للطائر تساعده على مقاومة الأمراض، وتوفير معدات التربية الحديثة التي تحسن اقتصاديات الإنتاج.

٤- توفير كافة التسهيلات الائتمانية لأصحاب المزارع، وفقاً لخطة وزارة الزراعة لتنمية وتطوير المزارع القائمة بما يحقق معايير السلامة، والجودة اللازمة لاقتصاديات تشغيل مشروعات تربية الدواجن، وتوفير التسهيلات اللازمة للمشروعات الجديدة المزمع إنشاؤها، وتوفير الخدمات التمويلية والفنية واللوجستية والتأهيلية بجميع المناطق.

٥- العمل على مساعدة المزارع غير المرخصة في استيفاء الاشتراطات، ومتطلبات استخراج التراخيص بما يتفق وأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة، والمشاركة في سلسلة الندوات واللقاءات التعريفية مع أصحاب مزارع الدواجن بمشاركة أطراف البروتوكول؛ للتوعية بأهمية تحول المزارع من النظام المفتوح إلى النظام المغلق وتطبيق العزل الحرارى وتحديث المعدات.

٦- تلقي طلبات أصحاب المزارع للتحول من النظام المفتوح إلى نظام العزل الحرارى، وتحويلها إلى الاتحاد العام لمنتجي الدواجن؛ لإعداد الدراسات الفنية اللازمة تمهيداً لتحويلها للطرف الثاني وهو البنك الأهلي.

٧- موافاة اتحاد منتجي الدواجن والبنك بحصر بمزارع الدواجن القائمة، موضحاً به: العنوان، وبيانات الاتصال، وسعة التربية في كل مزرعة، والتنسيق مع جهات الولاية بالدولة لتخصيص قطع

---

[١] **أسماء نصار، ما فوائد تحويل مزارع الدواجن من النظام المفتوح الى المغلق اليوم السابع، ٧ يوليو ٢٠٢٣م.**

أراضٍ بالمحافظات؛ لإقامة مجمعات مزارع دواجن بها سواء لإقامة مزارع جديدة، أو نقل المزارع التي يتعذر توفيق أوضاعها وترخيصها إليها.

فرص الاستثمار في الإنتاج الحيواني

تنص المادة (٢٩) من الدستور المصري على أن" الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف، ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتنمية الصناعات التي تقوم عليهما. وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين، وشباب الخريجين وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون [١].

تنص المادة (٣٠) من الدستور المصري على أن:" تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية، وحماية ودعم الصيادين وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون[(١)] [٢].

ومن نتاج ما سبق يتضح وبجلاء مدى حرص، واهتمام الدولة بالموارد الحيوانية باعتبارها ركيزة أساسية لا غنى عنها، والى أي مدى تحرص الدولة تمام الحرص على حماية الرقعة الزراعية، ومن ثم الحفاظ على الموارد الحيوانية، والعمل على الاستفادة القصوى منها، ووضع عدة ضوابط لحفظ وتنمية هذه الثروة.

فلا يمكن التغاضي عن مساهمة الثروة الحيوانية في الاقتصاد، والتغذية وسبل العيش فالثروة الحيوانية أيضاً عنصر هام في إنتاج المحاصيل الزراعية [٣]وليست في شطط عنه.

كما تتضمن الفرص الاستثمارية في قطاع الإنتاج الحيواني، وفي القلب منها الاستثمار في مجال الثروة الداجنة، خاصة بعد صدور قرار المنظمة العالمية للصحة الحيوانية لعدد ٣٠ منشأة في مجال الإنتاج الداجني، والأنشطة المرتبطة بها [١].

---

[١] **المادة ٢٩ من الدستور المصري.**

[٢] **المادة ٣٠ من الدستور المصري.**

[٣] **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دعم تفعيل صنع القرارات: الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية ومجموعة أدوات للسياسات.**

ووفق تقرير لوزارة الزراعة- تضمن الفرص الاستثمارية للمشروعات المرتبطة بتنمية الثروة الحيوانية، ومنتجات الألبان وتصنيعها، أبرمت الوزارة مؤخراً عدة اتفاقات مع عدد من الشركات من القطاع الخاص في هذا المجال باعتباره محوراً جديداً يحفز الاستثمارات في هذا القطاع (الإنتاج الحيواني السمكي الداجني)

الاستثمار في قطاع الإنتاج الحيواني [٢]

يعتبر توفر المناخ الاستثماري المناسب للإنتاج الحيواني من أهم العوامل المؤثرة على كمية الإنتاج سواء إنتاج اللحوم الحمراء، أو الألبان، أو الدواجن، أو الأسماك، حيث يتطلب رفع كفاءة قطاع الإنتاج الحيواني، ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف المجالات السابق الإشارة إليها، سواء في مجال زيادة إنتاج الأعلاف بأنواعها، أو في مجال التهجين والتحسين الوراثي للحيوانات، أو في مجال الصيد البحري والمزارع السمكية، فضلاً عن الإنفاق علي منظومة الإرشاد البيطري، والمؤسسات المرتبطة بالإنتاج الحيواني، وتشير بيانات جدول (٥) إلى أن قيمة الاستثمارات في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف، تراوحت بين حوالي ١،١مليار جنيه عام ٢٠٠٠ م كحد أدنى تمثل ٢،١ % من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية في جمهورية مصر العربية، وبين نحو ٦،٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠م كحد أعلى تمثل ١،٣ % من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية بمعدل زيادة يقدر بحوالي ٥١٦،٢ %عن الحد الأدنى.

حيث تتراوح قيمة الاستثمار في اللحوم الحمراء بين حوالي ٤٧٥،٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م كحد أدنى تمثل ٤٣ % من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف، وبين نحو ٣،٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ م كحد أعلى تمثل ٤٨ % من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف، بمعدل زيادة يقدر بحوالي ٥٨٧،٧ % عن الحد الأدنى.

وفيما يتعلق بالاستثمار الداجني، فقد تراوحت قيمته بين حوالي ٣٢٠،٥ مليون جنيه كحد أدنى عام 2000م تمثل ٢٩% من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف، كما تمثل نحو ٢،٠٤ مليار جنيه كحد أعلى عام ٢٠٢٠م تمثل ٣٠،١ % من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف، بمعدل زيادة يقدر بحوالي ٥٣٩،٥ % عن الحد الأدنى. أما الاستثمار في إنتاج

---

[١] **محمد أبو عمرة، وزارة الزراعة تستعد لطرح فرص استثمارية في الإنتاج الحيواني والسمكي، الوطن، مايو ٢٠٢١م.**

[٢] **أماني الحسيني وآخرون، تحليل الآثار المحتملة لتطبيق حزمة سياسات مقترحة لرفع كفاءة قطاع الإنتاج الحيواني في مصر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٣ العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣م.ص (٥٠٦- ٥٢٨).**

الأسماك فقد تراوحت قيمته بين حوالي ٣٠٢،٨ مليون جنيه كحد أدني عام 2013م تمثل نحو ٢٣،٤ % من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف، كما تمثل نحو ١،٤ مليار جنيه كحد أعلى عام ٢٠٢٠م تمثل ٢١،٩ % من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف، بمعدل زيادة قدر بنحو 392,5%عن الحد الأدنى.

جدول (٣):إجمالي الاستخدامات الاستثمارية والاستثمار الزراعي والاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠٢٠م)

السنة	إجمالي الاستخدامات الاستثمارية	الاستثمارات في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف (*)	الاستثمار في اللحوم الحمراء	%من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف	الاستثمار الداجني	%من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف	الاستثمار في الأسماك	%من الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف	مساهمة الاستثمارات في مجال الإنتاج الحيواني في إجمالي الاستخدامات الاستثمارية
٢٠٠٠م	٥٣١٧١	١١٠٥	٤٧٥,٢	43.0	320.5	29.0	309.4	28.0	2.1
٢٠٠١م	٥٧٥٦٥	١١٧٥	517	44.0	343.1	29.2	314.9	26.8	2
٢٠٠٢م	٦٢١٧٦	١٢٥٠	552.5	44.2	350	28.0	347.5	27.8	2
٢٠٠٣م	٦٥٠١٧	١٣٣٠	593.2	44.6	376.4	28.3	360.4	27.1	2
٢٠٠٤م	٦٨١٠٣	١٤١٥	635.3	44.9	397.6	28.1	382.1	27.0	2.1
٢٠٠٥م	٧٩٥٥٦	١٧٦٩	794.3	44.9	477.6	27.0	497.1	28.1	2.2
٢٠٠٦م	٩٦٤٥٦	١٨٨٥	848.3	45.0	525.9	27.9	510.8	27.1	2
٢٠٠٧م	١١٥٧٤١	١٧٧٨	814.3	45.8	519.2	29.2	444.5	25.0	1.5
٢٠٠٨م	١٥٥٣٤٢	١٨٩٣	867	45.8	554.6	29.3	471.4	24.9	1.2
٢٠٠٩م	١٩٩٥٣٤	١٩٠٥	874.4	45.9	560.1	29.4	470.5	24.7	1
٢٠١٠م	١٩٧١٣٧	١٧٧٧	817.4	46.0	524.2	29.5	435.4	24.5	0.9
٢٠١١م	٢٢٩٠٦٦	١٤٩٠	688.4	46.2	444	29.8	357.6	24.0	0.7
٢٠١٢م	٢٢٩٠٦٦	١٦١٣	746.8	46.3	472.6	29.3	393.6	24.4	0.7
٢٠١٣م	٢٤٦٠٦٨	١٢٩٤	601.7	46.5	389.5	30.1	302.8	23.4	0.5
٢٠١٤م	٢٤١٦١٢	٢١٤٦	1004.3	46.8	650.2	30.3	491.4	22.9	0.9
٢٠١٥م	٢٦٥٠٩١	٣٣٢٥	1559.4	46.9	1014.1	30.5	751.5	22.6	1.3
٢٠١٦م	٣٣٣٧٠٩	٤٠٥١	1904	47.0	1239.6	30.6	907.4	22.4	1.2
٢٠١٧م	٣٩٢٠٣٩	٥٠٧٩	2397.3	47.2	1513.5	29.8	1168.2	23.0	1.3
٢٠١٨م	٤٣١٢٤٣	٥٦٤١	2673.8	47.4	1607.7	28.5	1359.5	24.1	1.3
٢٠١٩م	٤٧٤٣٦٧	٦٢٢٥	2969.3	47.7	1861.3	29.9	1394.4	22.4	1.3
٢٠٢٠	٥١٧٤٩١	٦٨٠٩	3268.3	48.0	2049.5	30.1	1492.2	21.9	1.3
المتوسط	٢١٤٧٤٠	٢٦١٧	1219	46.6	771	29.5	627	23.9	1.4

(*) تشمل الاستثمارات في مجال الإنتاج الحيواني والأعلاف كل من أنشطة الإنتاج الحيواني الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى أنشطة انتاج الأعلاف الخضراء والمركزة . المصدر: وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، التقرير السنوي لمؤشرات الاستثمار في مصر، (تقارير غير منشورة.)

الخاتمة

ومن هنا تم تناول مدى مساهمة الثروة الحيوانية، ومتطلبات النهوض بالموارد الحيوانية في مصر، وأثر ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية، فبعد أن تبين لنا أن مصر غنية بثرواتها ومواردها الحيوانية البقر، الجاموس، الدجاج، الأسماك .....، أوضحنا أنها تمثل رافداً هاماً للاقتصاد المصري؛ لذا ومن خلال هذا البحث تناولنا ماهية التنمية الاقتصادية، والاستراتيجية المناسبة لتحقيقها فمما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية في أي مجتمع تهدف إلى زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة والتوسع في الهيكل الإنتاجي.....، لذلك لابد من وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية؛ لتحقيق التنمية المنشودة ومن أمثلة هذه الاستراتيجيات: استراتيجية التجارة الدولية والتنمية، واستراتيجية الإحلال عن طريق الإحلال محل الواردات، واستراتيجية التنمية عن طريق بناء صناعات من أجل التصدير، واستراتيجية تشجيع الاستثمارات.....،

وتماشيا مع ما تم ذكره من امتلاك مصر لمقومات ومميزات في مجال الثروة الحيوانية إلا أنها لا تؤدي الدور المأمول، ولا تحقق الفائدة المرجوة في الاقتصاد المصري. ومن هذا المنطلق تناولنا التحديات التي تواجه قطاع الموارد الحيوانية في مصر، ومتطلبات نهوضه وكان من أبرز هذه التحديات عدم وجود قاعدة بيانات، وتنامي ظاهرة التغيرات المناخية والحاجة إلى زيادة الوعي لدى صغار المربين وتسارع نمو الطلب على المنتجات الحيوانية؛ للزيادة المضطردة في عدد السكان. وتناولنا كيفية مواجهة هذه التحديات، وأفردنا لهذا الأمر مطلباً لكيفية النهوض بقطاع الإنتاج الحيواني، والتي تمثلت في ضرورة إنشاء قاعدة بيانات لتحديد الاحتياجات من اللحوم، ولتحديد كميات الألبان المنتجة ورسم خريطة الاحتياجات من الرعاية البيطرية، وتماشياً مع ما تم ذكره من قبل فكان من أهم متطلبات النهوض: تحسين السلالات والاهتمام بالصحة والرعاية البيطرية. ثم انتهينا في هذه الدراسة إلى مستقبل قطاع إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، وقطاع إنتاج الثروة السمكية وضرورة الدعم الحكومي لهذه القطاعات، وتوفير بدائل لاستخدام المصادر المتاحة من الأعلاف، مع التوسع في أنشطة الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية، مع ضرورة تضافر الجهود السياسية والأمنية والتشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

النتائج

أولاً: يتوافر في مصر ثروة حيوانية متنوعة (كما أوضحت دراستنا) وأن هذا القطاع يقوم بدور حيوي وهام في مسألة الأمن الغذائي، كما ترتبط به بعض الصناعات (صناعة الجلود مثل الملابس، والبلاطي والجواكت والأحذية، وأوتار الآلات الموسيقية، والمستلزمات الطبية كالخيوط المستخدمة في العمليات الجراحية، والقرون والحوافر في صناعة الغراء).

ثانياً: محدودية مساهمة قطاع الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تتجاوز ١٤,٨ % حيث بلغت ٦٦٩,٨ مليار جنيه وفق إحصائيات عامي ٢٠١٩م/٢٠٢٠ م، ويمثل الإنتاج الحيواني ٢٠-٤٠% من إجمالي الإنتاج الزراعي.

ثالثاً: قطاع الموارد الحيوانية يقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادي، فهو قطاع حيوي غير أن الدور الذي يقوم به لا يتناسب مع ما يتوافر بمصر من كم هائل ومتنوع من الثروة الحيوانية.

رابعاً: نسبة التغطية المحلية من اللحوم الحمراء والدواجن ٥٨%، و ٩٨% على الترتيب لعام ٢٠٢١ م، وهي نسب متواضعة لا تتناسب مع حجم الثروة الحيوانية المتوفرة لمصر.

خامساً: ضعف الإنفاق على عمليات البحث والتطوير والتدريب، وتعد هذه المشكلة من أهم المعوقات التي تواجه قطاع الإنتاج الحيواني مما يؤدي إلى جمود هذا القطاع وعدم قيامه بالدور المأمول.

سادسا: ضعف الاستثمار نحو قطاع الموارد الحيوانية في مصر لعدة أسباب أهمها:

١- ضعف أو قصور عمليات الترويج لفرص الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني.

٢- غياب البنية الأساسية الملائمة، حيث تعاني الكثير من المناطق من نقص شديد في البنية التحتية، والخدمات الأساسية من: طاقة ومياه وطرق، والتي تعمل على زيادة تكاليف الإنتاجية ومن ثم زيادة الأعباء الاستثمارية.

٣- صعوبة الحصول على التراخيص، مما يجعل المستثمرين العرب والأجانب يعزفون عن الاستثمار؛ بسبب طول الوقت مقارنة بغيرها من الدول كإثيوبيا.

٤- الأزمات الاقتصادية: فيعد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، من أهم العوامل المحفزة على الاستثمار بصفة عامة، وفقد أي منها يؤدي إلى صنع مناخ طارد للاستثمار.

التوصيات

أولاً: إنشاء بنك للثروة الحيوانية على غرار بنك الثروة الحيوانية في دولة السودان، يكون هو الداعم الأول لحركة التنمية الاقتصادية في مجال إنتاج الثروة الحيوانية.

ثانياً: دعم الدولة لجهود البحث والتطوير، وإدخال التقنيات الحديثة حيث تتطلب هذه العمليات قدراً كبيراً من جهود البحث والتطوير التي تفوق عادة إمكانيات القطاع الخاص.

ثالثاً: إعداد دراسات جدوى ودليل المشروعات في مجال الإنتاج الحيواني، وتقرير الإعفاءات لها تستمر لمدة معقولة.

رابعاً: عمل برامج دعائية وتسويقية؛ لجذب القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية؛ للمشاركة الفعالة لتنمية الثروة الحيوانية، ومن ثم تقليل العبء الملقى على عاتق الحكومة.

خامساً: التأكيد على الأهمية القصوى والتدريب، وزيادة الوعي لدى المربين ودعم التنمية البشرية؛ فهي عصب نجاح شتى المشاريع.

سادساً: العمل على دعم البرامج التلفزيونية المهتمة بالمجال الزراعي، وفي القلب منها مجال الإنتاج الحيواني؛ لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية.

سابعاً: مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مجال العمل في الثروة الحيوانية، بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية؛ مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع الثروة الحيوانية.

ثامناً: دعوة البنوك الوطنية للمساهمة في مشروعات تنمية الثروة الحيوانية وتدبير التمويل اللازم لها.

تاسعاً: إنشاء وزارة خاصة بالطب البيطري؛ لانعكاس ذلك إيجابا على صحة الحيوان، ومن ثم تنمية الثروة الحيوانية.

عاشراً: التنسيق مع الجامعات المصرية المتخصصة؛ لتطوير المناهج التعليمية بما يخدم قطاع الموارد الحيوانية.

حادي عشر: إقامة الندوات والمؤتمرات وبرامج التدريب للعاملين في هذا المجال.

ثاني عشر: دعم المعاهد البحثية والمعامل المركزية وتزويدها بالتقنيات الحديثة.

ثالث عشر: التشجيع على إقامة المشروعات النموذجية الصغيرة؛ لما لها من أثر فعال لمجابهة البطالة والمساعدة في خطة التنمية.

رابع عشر: تشديد دور الرقابة على اللقاحات المنتجة محلياً أو المستوردة، ومتابعة الحالة الصحية للثروة الحيوانية.

خامس عشر: الاهتمام بتنفيذ القوافل البيطرية المجانية، وقيامها بالفحص والعلاج بصفة دورية.

سادس عشر: ضرورة العمل على توفير اللقاحات، والتحصينات بصفة دائمة للوقاية من الأمراض الفيروسية.

سابع عشر: العمل على تحسين، وتهجين الحيوانات المحلية بنظيرتها المستوردة من السودان وإثيوبيا.

ثامن عشر: ضرورة العمل على تنويع الدول المصدرة مثل السودان وإثيوبيا؛ لما تتمتعان به من فائض في الثروة الحيوانية، وخفض تكلفة النقل وذلك عند وجود فجوة غذائية.

تاسع عشر: إحكام الرقابة على المجازر خاصة ذبح الإناث وصغار الماشية.

عشرون: الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة ذات الإنتاج الحيواني الهائل، والاستفادة منها في تطوير الانتاج الحيواني في مصر.

واحد وعشرون: عمل شراكة مع الدول التي يتوافر لديها الميزة النسبية للمراعي الطبيعية لقلة تكلفة الإنتاج.

قائمة المراجع

١. أحمد السعداوي، ٦ محاور للنهوض بالثروة الحيوانية، وتمويل البتلو بلغ ٧ مليارات جنيه، مصراوي، ١٣ يونيو ٢٠٢٢م.

٢. استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية، الهيئة العامة للاستعلامات، يناير ٢٠٢٣م.

٣. أسماء نصار، ما فوائد تحويل مزارع الدواجن من النظام المفتوح الى المغلق اليوم السابع، ٧ يوليو ٢٠٢٣م.

٤. اسماعيل صبري، مصطفى السعيد، استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٧٧م،ص٢١٤.

٥. العشيري حسن درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م، ص١٠٢.

٦. الصاوي أحمد، مساهمات القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، جريدة المال، سبتمبر ٢٠٢١م.

٧. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، ع ٢٤، أبريل ٢٠١٠م،ص١.

٨. أماني الحسيني وآخرون، تحليل الآثار المحتملة لتطبيق حزمة سياسات مقترحة لرفع كفاءة قطاع الإنتاج الحيواني في مصر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٣ العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣م.ص (٥٠٦- ٥٢٨).

٩. تقرير الصندوق عن الاقتصاد المصري في فبراير ٢٠١٥م.

١٠. تيسير الروادي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات، سوريا، ١٩٩٢م، ص ٨٦.

١١. جودة عبد الخالق، إمكانيات نمو الاقتصاد المصري في الثمانينيات في ضوء تجربة السبعينيات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، ١٩٨٢م، القاهرة، ص٢٤.

١٢. جيمس جوارتيني، وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة: محمد عبدالصبور، دار المريخ، الرياض، السعودية،١٩٨٧، ص ٦٦٨.

١٣. حسن العشري، استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في مصر الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، يونيو ٢٠٢٣م.

١٤. حسين صالح، حول استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ٢٠٢٠م، مرجع سابق، ص٣.

١٥.رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص ١١٣.
١٦.سامية عمار، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، يوليو، ٢٠٠٥م، ع ٤٧٩، ص١٩٠.
١٧.عبد الرحيم محمد عبد الموجود، وحسن موسى رضوان محمد، دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي للسلع الغذائية الحيوانية في مصر، مجلة العلوم الزراعية، أسيوط، ص (١٩٥-٢١٢)، ٢٠٢٠م.
١٨.عزت عبد الحميد البرعي، اقتصاديات التخلف والتمية، مرجع سابق، ص ٢١٢.
١٩.كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٨٤،ص ٧٠.
٢٠.متولي سالم، مصر تنجح في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والدواجن، المصري اليوم، أبريل ٢٠٢١م.
٢١.محمد أبو عمرة، وزارة الزراعة تستعد لطرح فرص استثمارية في الإنتاج الحيواني والسمكي، الوطن، مايو ٢٠٢١م.
٢٢.محمد عبدالعزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية،٢٠٠٠ م، ص ٥١
٢٣.محمد عبد المنعم غفر، وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص١٣٩.
٢٤.محمد فتحي محمود عفيفي، المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنتاج الحيواني في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد السادس والعشرون – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠١٦م.
٢٥.محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،١٩٩٣م،ص ١٢.
٢٦.محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩م، ص١٥.
٢٧.مصطفي حسن مصطفى، محاضرات في النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع جامعة المنوفية، بدون سنة نشر، ص ٢٥٢.

٢٨. معهد التخطيط القومي، بعض قضايا تنمية الصادرات المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم٧٤، القاهرة،١٩٩٢م، ص٤٤.
٢٩. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دعم تفعيل صنع القرارات: الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية ومجموعة أدوات للسياسات.
٣٠. منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠١٨، الثروة الحيوانية في العالم: تحويل قطاع الثروة الحيوانية من خلال أهداف التنمية المستدامة- بإيجاز. روما. ١٢ صفحة. الترخيص IGO 3.0 SA-NC-BY C
٣١. منى حسن السيد، تقييم استراتيجيات التصنيع في مصرفي ضوء تجربة كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية، مرجع سابق،ص٣٤.
٣٢. ميشيل تودارو، ترجمة: محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٦م، ص ٥٨.
٣٣. نادية مصطفى الشيشيني، التصنيع والتبعية التكنولوجية في الدول العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص١٢٩.
٣٤. هدى عبدالحميد علي، اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، جامعة حلوان، مصر.

المراجع الأجنبية

1. Bela Balassa, Policy Reform in Development Countries, Bergman Press, New -York, 1977, p.7.
2. Dvid B.audrestch, Roythurik; innovation, industrial Evolution and Employment, Melpurene, Austalia, 1999, P.26.
3. Domar, E. D. (1947). Expansion and Employment. The American Economic Review, 37(1), 34–55.
4. Harrod, R. F. (1948). Towards a dynamic economics, some recent developments of economic theory and their application to policy. London: Macmillan.
5. IMF (2014). A Report on Arab Countries in transition Economic Outlook and key challenges, Washington DC
6. IMF (2015). Staff Report; press release and statement by executive director for Arab Republic of Egypt, Feb 2015
7. Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139–191.
8. Michael P, Todaro،Economic Development in the Third World, London, Longman,1982.
9. Rostow, W. W. (1960). The stages of economic growth: A non-communist manifesto. Cambridge: Cambridge University Press.
10. Thirlwall A.P. Growth and Development with Special. Reference to Developing Economics, London,1983.
11. Todaro& Smith "Economic Development edition", Addison Wesely 2003,p 85.
12. UN(2015). Division for Sustainable Development, UN-DESA United Nations Environment Programme UN Conference on Trade and Development report
13. UNCTAD (2013). Trade and development and the global partnership beyond 2015. UN system task team on the post 2015 UN Development Agend